National Coalition of Syrian Revolution and Opposition Forces

الائتلاف الوطني لقوى الثورة و المعارضة السورية

الأمانة العامة

قسم الترجمة

أبرز ما ورد في مراكز الأبحاث والدراسات العالميّة

تقرير أسبوعي

فهرس المحتويات

أبعاد تغافل موسكو عن توغل "إسرائيل" في سوريا 3

تسارغراد 3

الأسد لن يعطي ميلوني شيئاً.. كما فعل بالجامعة العربية 5

تلغراف 5

خبراء يدعون لتدمير منشآت أسلحة بسوريا للقضاء على حزب الله 7

زمن إسرائيل 7

ترحيل ألمانيا 787 لاجئاً سورياً إلى دول أخرى خلال 2024 10

فرانكفورتر 10

العلاقات التركية السورية ستكون أولوية في لقاء بوتين وأردوغان 12

حرييت 12

دول أوروبية تطالب بتسريع عمليات ترحيل اللاجئين إلى سوريا 14

بوليتيكو 14

أكبر ضربة وجهها الجيش الإسرائيلي لحزب الله في الجولان السوري 16

و اينت 16

لا مكان للذهاب إليه: السوريون الفارون من الضربات الإسرائيلية في لبنان يواجهون خطر العودة..... 18

الجارديان 18

هل يتّجه حزب الله نحو الداخل؟ 21

كارنيغي 21

ضربة إسرائيل الأخيرة ضد إيران ربما تؤدي إلى تهدئة التصعيد الإقليمي–حتى الآن على الأقل..... 24

ذا كونفيرسيشن 24

اغتيال السنوار لن يغيّر في المعادلة 27

كارنيغي 27

خوض الحرب ضد "حزب الله": ما قد يتحقق وما قد لا يتحقق 30

معهد واشنطن 30

ملاحظة: جميع الآراء والمواد الواردة في هذا التقرير تُعبر عن كاتبها أو ناشرها فقط

أبعاد تغافل موسكو عن توغل "إسرائيل" في سوريا

تسارغراد

أندريه أونتيكوف

(اللغة الروسية) 22 تشرين الأول 2024

نص المقال: اعتبر المحلل السياسي الروسي، أندريه أونتيكوف، أن تغافل روسيا عن توغّل قوات الاحتلال الإسرائيلي في الجنوب السوري، يهدّد بفقدان موسكو ماء الوجه في العالمين العربي والإسلامي .ولفت أونتيكوف، خلال حديثه لموقع "تسارغراد" الروسي، إلى طرح وسائل الإعلام العربية بأن "روسيا تمنع دمشق من إسقاط الطائرات الإسرائيلية وهي على اتصال بالجانب الإسرائيلي، على الرغم من أنها تستطيع استخدام منظومات الدفاع الجوي من طراز "إس إس 400" الموجودة في قاعدة حميميم الجوية ."وأضاف المحلل الروسي أن: "إسقاط روسيا طائرة إسرائيلية يعني بداية الحرب، ومن ناحية أخرى، يوجد عسكريون روس على الأراضي السورية، وغالبا ما تستهدف إسرائيل مواقع قريبة منهم، ما يشكل تهديدا لحياتهم ."وتزامن الصمت الروسي، مع شن الاحتلال الإسرائيلي ضربات جوية في مدينة اللاذقية الساحلية، على مقربة من قاعدة "حميميم" الروسية.

في السياق، قال الدبلوماسي السابق والمستشار المقرب من الخارجية الروسية، رامي الشاعر: إنه "لا يوجد تنسيق روسي -إسرائيلي، بل توجد قناة اتصال أمنية عسكرية لتفادي أي تهديد لنقاط المراقبة الروسية على الحدود السورية الإسرائيلية."

أما بخصوص الغارات، قال الشاعر إن "الغارات تنفذ من خارج المجال الجوي السوري، والرد عليها من مهام الجيش السوري، وبالتالي فإن مهمة روسيا هي الحفاظ على نظام التهدئة وتفادي حدوث حرب أهلية واسعة في سوريا، وكل ما يخص حماية سوريا من الاعتداءات الخارجية يقع على مسؤولية النظام في دمشق."

إلى ذلك، شكّك الشاعر بـ"حدوث توغل بري نفّذه الاحتلال داخل سوريا"، بالقول: "لا أعتقد بحدوث أي توغل بري، رغم التعدّيات الجوية المتكررة، وللأسف سوريا بوضعها الداخلي نتيجة انقسام المجتمع السوري، عاجزة عن حماية سيادتها"، وفق موقع "العربي 21."

وكانت تداولت مواقع إخبار محلية، عن تحركات روسية غير معروفة السبب في مناطق انتشارها على الحدود السورية مع الأراضي المحتلة في الجولان السوري، حيث سجل الانسحاب من عدة نقاط قرب خطوط التماس، وسط تساؤلات حول التموضع الروسي في إطار المواجهة المتفاقمة في لبنان، والتي انتقلت شظاياها بسرعة إلى الجغرافيا السورية.

وأرجعت صحيفة "الشرق الأوسط"، الأمر إلى فرضيتين لتفسير الانسحابات الروسية المتتالية؛ أُولاهما أن موسكو تلقت تحذيراً من جانب إسرائيل حول عمليات عسكرية نشطة مرتقبة في المنطقة، وأن القوات الإسرائيلية عازمة على ملاحقة وتقويض مواقع تمركز "حزب الله" والميليشيات الأخرى المدعومة من جانب إيران.

ولفتت إلى أن الفرضية الثانية، تقول إن روسيا "لا تخضع لإنذارات أو إملاءات من الجانب الإسرائيلي، وهذه الانسحابات لا تعني منح إسرائيل ضوءاً أخضر لتوسيع رقعة عملياتها على الأراضي السورية، بل بالعكس من ذلك، قد تهدف إلى إعطاء إيران والمجموعات المسلحة التابعة لها مجالات أوسع للانخراط بعمليات عسكرية ضد إسرائيل."

وبينت الصحيفة، أن موسكو فضلت النأي بقواتها عن التطورات المحتملة، حيث تشير بعض التقديرات إلى أن القوات الروسية سوف تواصل إخلاء نقاط المراقبة والمواقع التي انتشرت فيها في المناطق التي تشهد تزايداً في سخونة الوضع.

في السياق، قال المتحدث باسم قصر الرئاسة الروسية (الكرملين) ديميتري بيسكوف، إن توسع العمليات العسكرية جغرافياً في الشرق الأوسط، ستكون له عواقب كارثية على المنطقة، وذلك تعليقاً على تقارير رجحت احتمالية أن تشن إسرائيل عملية عسكرية برية في سوريا.

وأكد بيسكوف، خلال مؤتمر صحفي، أنه "ليس من المناسب هنا التفكير في توسيع جغرافية الأعمال العدائية"، وأضاف: "يؤسفنا أن جغرافية الأعمال القتالية تتوسع بالفعل.. كل هذا يؤدي بالطبع إلى تدمير البنية التحتية المدنية."

وخذلت روسيا لعشرات المرات النظام السوري، أمام الإصرار الإسرائيلي في مواصلة الضربات الجوية لمواقع النظام وإيران في مركز سيادته العاصمة دمشق ومناطق أخرى، ليسجل مؤخراً العديد من الضربات الإسرائيلية دون أن تتخذ روسيا أي رد فعل أو الدفاع عنه بواسطة منظومة "إس 300" التي نصبت في سوريا لهذا الشأن .وسبق أن أصيب الشارع الموالي لرأس النظام بشار الأسد في المناطق الخاضعة لسيطرته بحالة إحباط كبيرة، بعد تكرار الضربات الجوية والصاروخية الإسرائيلية لمواقع النظام وحليفه الإيراني، في ظل الصمت الروسي المطبق وغياب نظام الدفاع الجوي المتطور "إس 300" عن التصدي للهجمات التي نفذت في دمشق والقنيطرة وحمص وحماة، سابقاً.

وكانت حالة الإحباط بدت ظاهرة عبر مواقع التواصل الاجتماعي يلمس المتتبع لحساباتهم وصفحاتهم درجة السخط والشغور بالخذلان من الحليف الأبرز لهم روسيا والذي يعتبرونه الحامي لمناطقهم من أي عدوان كما يسمونه، وأن القواعد الروسية في البحر المتوسط وفي حميميم ومناطق عدة من سوريا وآخرها "إس 300" مسؤولة عن حمايتهم من أي ضربة.

وأكثر من مرة أكدت التصريحات الصادرة عن مسؤولي كيان الاحتلال أنهم سيعاودون استهداف المواقع الإيرانية في سوريا، وأنهم سيتجاوزن تهديدات "إس 300" وقد يلجؤون لتدميرها إن اضطرهم الأمر، في الوقت الذي بدت فيه روسيا صامتة حيال كل مايحصل وكشف جلياً أن هذه الضربات تأتي بالتنسيق معها وعلمها المسبق.

المصدر: ترجمة شبكة شام نقلاً عن تسارغراد

الأسد لن يعطي ميلوني شيئاً.. كما فعل بالجامعة العربية

تلغراف

جيمس كريسب

(اللغة الانجليزية) 16 تشرين الأول 2024

نص المقال: رأت صحيفة "تلغراف" البريطانية أن مقترح رئيسة الوزراء الإيطالية جورجيا ميلوني، بإعطاء بشار الأسد ونظامه، فرصة من خلال التطبيع، لن يفشل في حل أزمة اللاجئين السوريين، إنما سيوجه رسالة للأنظمة المارقة أن المبادئ الغربية بدأت تتلاشى، مشيرةً إلى أن الأسد يأخذ ولا يعطي، ولا بد من أن تستفيد من تجربة الجامعة العربية.

اللاءات الثلاث

وقالت الصحيفة البريطانية إن قادة الاتحاد الأوروبي اجتمعوا في بروكسل الأسبوع الماضي، بناءً على دعوة من ميلوني، والتي طالبت بتطبيع العلاقات مع الأسد، لتمهيد الطريق أمام عودة اللاجئين السوريين إلى ديارهم عودة آمنة ودائمة.

وظهرت ميلوني كقائدة زمرة أوروبية مكونة من 8 دول أعضاء في التكتل الأوروبي، يعارضون "اللاءات الثلاث" المتعلقة بالملف السوري، وهي لا للتطبيع، لا لرفع العقوبات ولا لإعادة الإعمار، فيما كانت قد انشقت عن نظرائها في مجموعة السبع، بتعيين سفير لبلادها لدى دمشق.

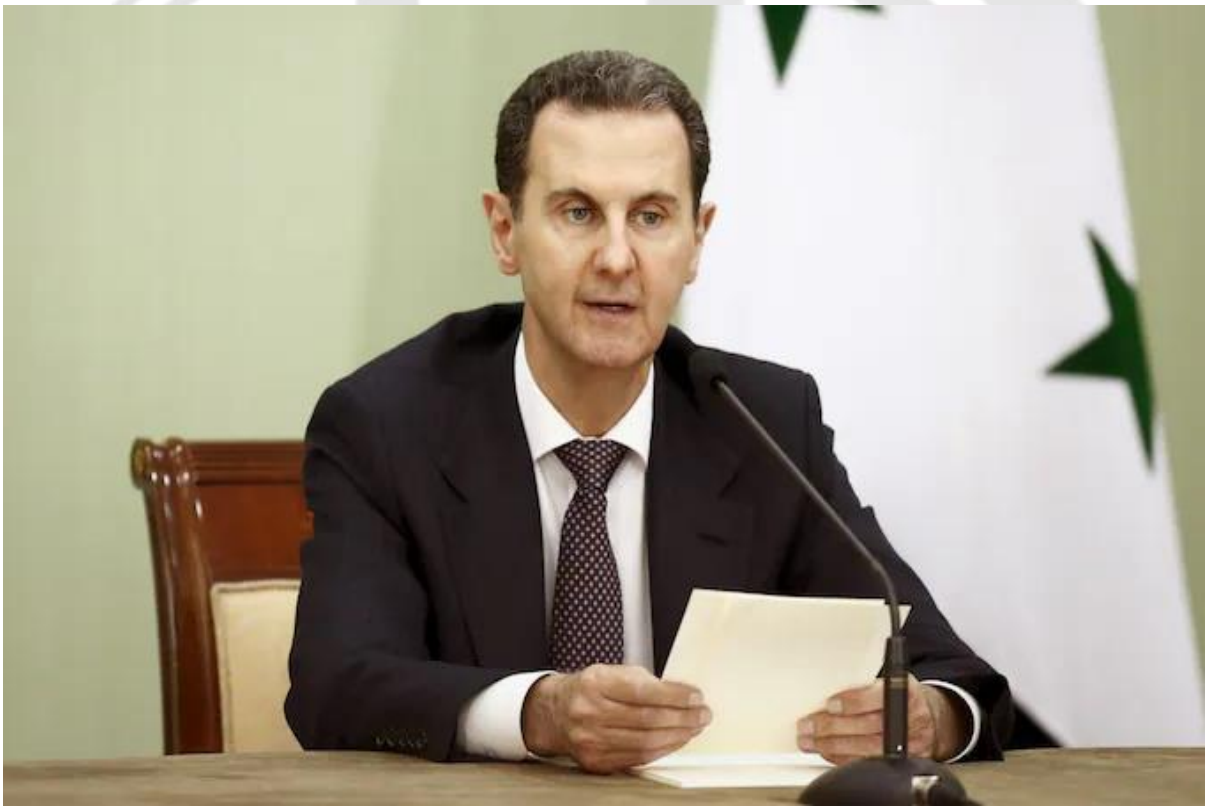

وأكدت الصحيفة أن فكرة كسر عزلة الأسد، من دون انتزاع أي تنازلات مسبقة منه، تُثير الذعر بين شريحة كبيرة من المراقبين للملف السوري، ولمن يعيشون ضمن مناطق شاسعة في سوريا ما تزال تخضع لسيطرة قوات المعارضة.

وأشارت إلى أن الآلاف من معتقلي الرأي والضمير ما زلوا يقبعون في معتقلات الأسد، لمشاركتهم في الحراك السلمي ضده، وذلك على الرغم من إصداره لأكثر من 20 مرسوم عفو على مدار السنين الماضية، بينما هناك الملايين يخشون العودة لمناطق خوفاً من مصير مشابه.

عبرة الجامعة العربية

ورأت الصحيفة أنه على ميلوني أن تأخذ العبرة من تجربة الجامعة العربية في التطبيع مع الأسد، حينما وضعت الجامعة الثقة بالأسد وأعادته إلى حضنها، وأخذت تغدق الثناء عليه، بعد أن ألقى كلمته أمام الحشود في قمة الجامعة في مدينة جدة السعودية.

وقالت إن الجامعة العربية تمنت أن يساعد إحياء العلاقات مع الأسد على تشجيعه على تقليص النفوذ الإيراني في سوريا، وإقناع اللاجئين بأن البلد باتت آمنة أمام عودتهم، مع الحد من تجارة "الكبتاغون" التي أُثري بفضلها نظام الأسد، وألحقت الضرر بالشرق الأوسط كله، إلا أن ذلك لم يحصل.

ويقول هيكو فيمين، من المنظمة الدولية للأزمات الموجودة في بروكسل، أن الأسد لم يفِ بأي من هذه الوعود، مشدداً على أن ذلك بحد ذاته لا بد أن يدق ناقوس الخطر بالنسبة للأوروبيين الذين يفكرون بتبني نهج الجامعة العربية.

وأضاف فيمين أن الأسد يأخذ ولا يعطي شيء بالمقابل، أو لا يمكنه أو ربما لا يرغب، والجميع عاش التجربة نفسها التي عاشتها الدول الخليجية، مشيراً إلى أن ميلوني والأوروبيين لن يحصلوا على شيء في نهاية المطاف.

(ترجمة جريدة المدن)

المصدر: تلغراف

خبراء يدعون لتدمير منشآت أسلحة بسوريا للقضاء على حزب الله

زمن إسرائيل

(اللغة العبرية) 22 تشرين الأول 2024

نص المادة: أوردت صحيفة "زمن إسرائيل" أن خبراء إسرائيليين دعوا لشن هجمات واسعة النطاق على الأهداف الإيرانية في سوريا للحد من قدرات حزب الله في ظل تصاعد التوتر بين إيران وإسرائيل.

وأشارت إلى أنه في أوائل سبتمبر/أيلول الماضي ذكرت تقارير إعلامية أن القوات الخاصة الإسرائيلية شنّت غارة جوية على منشأة لتخزين الأسلحة في منطقة مصياف بشمال غربي سوريا، أسفرت عن مقتل ما لا يقل عن 14 شخصا وإصابة 43 آخرين، والاستيلاء على معدات ووثائق، وتدمير المبنى.

واعتبرت الصحيفة، في تقرير للكاتب جيانلوكا بيكياني، أن هذه العملية تكتسي أهمية كبيرة في ظل تصاعد التوتر بين إسرائيل وإيران، وقالت إن منطقة مصياف التي شهدت ضربات إسرائيلية عدة تستضيف منشآت تابعة للمركز السوري للدراسات والبحوث العلمية، الذي يُعرف باختصاره الفرنسي.(CERS)

- بنية عسكرية بإدارة إير انية

يمتلك المركز فروعا متعددة في أنحاء سوريا، ويقول خبراء إسرائيليون إن شبكة المركز السوري للدراسات والبحوث العلمية تحولت إلى بنية عسكرية تديرها إيران، ومن بينها منشأة منطقة مصياف، التي تضم 6 مواقع تابعة لـ"معهد 4000" الذي يركز على تطوير وإنتاج صواريخ متوسطة المدى يستخدمها حزب الله.

وفي هذا السياق، تنقل الصحيفة عن رئيس قسم الأبحاث في مركز "ألما" للبحوث الأمنية في إسرائيل، تال باري، قوله إن القضاء على حزب الله يتطلب تدمير مراكز إنتاج الأسلحة الإيرانية في سوريا، محذّرا من إمكانية حصول الحزب على الأسلحة الكيميائية التي يمتلكها النظام السوري.

وفي وثيقة نشرها "ألما" في مايو/أيار من هذا العام، أوصى المركز بشنّ هجوم واسع النطاق على جميع منشآت المركز السوري للدراسات والبحوث العلمية. وأكد تال باري، الذي خدم سنوات طويلة في وحدات الاستخبارات التابعة للجيش الإسرائيلي، هذه التوصية في ضوء الهجوم البري الذي شنّه الجيش في لبنان وتصاعد التوتر مع إيران.

- مسيرات وقنابل ووقود صواريخ

وحسب مركز "ألما"، يقوم "معهد 4000" التابع للمركز السوري للدراسات والبحوث العلمية بإنتاج مسيرات وقنابل ووقود للصواريخ، ويعمل على تعزيز القدرات العسكرية للمليشيات المدعومة من إيران في سوريا ولبنان.

وقال باري إن المركز السوري للدراسات والبحوث العلمية يعد جزءا محوريا من منظومة الصناعات الدفاعية في سوريا، ويعمل به حوالي 20 ألف شخص، منهم باحثون ومهندسون وضباط من الجيش السوري، في ما لا يقل عن 18 منشأة في مختلف أنحاء البلاد.

وأضاف تقرير مركز "ألما" أن إيران وسّعت خلال السنوات الأخيرة سيطرتها على هذا المركز، وتحديدا على "معهد 4000"، لهدفين أساسيين هما: تطوير ترسانة أفضل لأذرعها المسلحة في المنطقة، وتقليص خط إمدادات الأسلحة لحزب الله.

- تأثير على جهود التعافي

وتابع باري قائلا إن وثيقة أصدرها "ألما" في مايو/أيار الماضي أوصت بشنّ هجوم واسع النطاق على جميع منشآت المركز السوري للدراسات والبحوث العلمية، لأن هجوما من هذا النوع "سيؤثر كثيرا على جهود حزب الله في التعافي وإعادة التسلح واستعادة قدراته العسكرية". ورأى أن ذلك سيوجه رسالة قوية إلى إيران في ظل تصاعد التوتر بين تل أبيب وطهران، خاصة بعد إطلاق إيران حوالي 200 صاروخ باليستي على إسرائيل في الأول من أكتوبر/تشرين الأول الجاري.

واستغرب باري من عدم تنفيذ إسرائيل ضربة وقائية واسعة النطاق على منشآت المركز السوري للدراسات والبحوث العلمية، معتبرا أن هجوم سبتمبر/أيلول الماضي على مصياف "محاولة للسيطرة على الحريق وليس إطفاءه"، وأكد أنه "لم يزعزع تصميم طهران."

السلاح الكيميائي

وأشار باري إلى أن الحرائق التي حدثت في الموقع الرئيسي لـ"معهد 4000" في منطقة مصياف في أغسطس/آب 2022 واستمرت يومين تشير إلى وجود مواد كيميائية قابلة للاشتعال.

وقال تقرير الصحيفة إن السلاح الكيميائي يشكل جزءًا لا يتجزأ من ترسانة النظام السوري، رغم التزام دمشق بتدميره في عام 2013 بعد انضمامها إلى معاهدة حظر الأسلحة الكيميائية، وإن تقارير دولية أكدت أن الجيش السوري استخدم غاز السارين ضد معارضيه بعد أن أعلن شكليا التخلي عن ترسانته الكيميائية، ويُرجح أنه استخدم هذا السلاح عام 2018 في دوما بالقرب من دمشق.

ورجّح باري احتمال أن تقع الأسلحة الكيميائية في يد حزب الله، وأضاف في هذا السياق "حتى بعد اندلاع الحرب، نعلم أن حزب الله استمر في تلقي أسلحة إيرانية. فقد أطلقوا صواريخ جديدة تماما من طراز الماس أنتجت في عام 2023. يجب علينا وقف سلسلة الإمداد حتى نبدأ بتجفيف ترسانة حزب الله، لكن ذلك سيكون جهدًا طويل الأمد".

المصدر: ترجمة الجزيرة نقلاً عن زمن إسرائيل

ترحيل ألمانيا 787 لاجئاً سورياً إلى دول أخرى خلال 2024

فرانكفورتر

(اللغة الألمانية) 15 تشرين الأول 2024

نص المادة: كشفت صحيفة "فرانكفورتر"، عن ترحيل السلطات الألمانية، 787 لاجئاً سورياً خارج البلاد خلال النصف الأول من عام 2024، لافتة إلى أن عمليات الترحيل لم تكن إلى سوريا، بل إلى دول أخرى، ضمن ترتيبات ثنائية أو أوروبية، نظراً للعوائق القانونية والسياسية التي تمنع ترحيلهم إلى بلدهم الأصلي.

ولفتت الصحيفة إلى أن عمليات ترحيل السوريين أثارت جدلاً في الأوساط السياسية الألمانية، خصوصاً في ظل صعوبة تحديد أعداد دقيقة لأولئك الملزمين بالمغادرة، مع تباين السياسات بين الولايات الألمانية واختلاف معايير تصنيف الأشخاص كمرتكبي جرائم أو غيرهم .

وقالت إنها طلبت معلومات من وزارات الداخلية في جميع الولايات الألمانية، لكن الإجابات جاءت متباينة، إذ لم تقدم أي ولاية تقريباً أرقاماً دقيقة حول عدد السوريين المؤهلين للترحيل.

وبينت أن بعض الوزارات قدمت تقديرات مبهمة، في حين فضلت ولايات أخرى مثل بريمن وبرلين عدم الكشف عن الأعداد حفاظاً على السرية ومنعاً لتعريض الإجراءات القانونية للخطر.

وكانت أبدت الرئيسة المشتركة لدائرة العلاقات الخارجية في "الإدارة الذاتية" إلهام أحمد، في تصريحات لموقع "ان تي في" الألماني نشرت السبت الماضي، عن استعداد هذه الإدارة لاستقبال اللاجئين السوريين الراغبين في العودة الطوعية إلى مناطق شمال وشرق سورية.

وسبق أن أكدت متحدثة باسم المكتب الاتحادي للهجرة واللجوء -وهي الجهة المكلفة بتنفيذ برامج العودة الطوعية - أن المكتب لا يدعم العودة في اتجاه سوريا، بسبب الوضع الأمني الصعب، مؤكدة أن الوضع تتم مراقبته من جانب عدة أطراف، ومن بينها كذلك المنظمة الدولية للهجرة، وليست السلطات الألمانية فحسب.

وكانت أنهت السلطات الألمانية حظر الترحيل إلى سوريا نهاية عام 2020، وهو ما يعني أنه يمكن قانونيا دراسة إمكانية الترحيل إلى هذا البلد، لكن لم تقم السلطات بأي عملية ترحيل إلى سوريا منذ بدء الحظر عام 2012 إلى الآن.

واستقبلت ألمانيا نحو 800 ألف لاجئ من سوريا منذ عام 2015، ومنذ ذلك الحين لا يتوقف النقاش حول "مشاكل الاندماج"، والتركيز الإعلامي والسياسي على جرائم ارتكبها بعض الأفراد السوريين أو نُسبت إليهم، وسط مناخ سياسي أضحى مناوئا للاجئين عموما، والعرب والمسلمين بوجه خاص.

وتستند ألمانيا إلى معاهدة دبلن التي تتيح هذا الترحيل إلى بلدان أخرى في حال تعذرت العودة إلى البلد الأصل، خصوصا إذا تبين وجود بلد آخر ضمن دول الاتحاد يكون المسؤول الأول عن معالجة طلبات لجوء المراد ترحيلهم.

المصدر: ترجمة شبكة شام نقلاً عن صحيفة فر انكفورتر

العلاقات التركية السورية ستكون أولوية في لقاء بوتين وأردوغان

حريت

(اللغة التركية) 25 تشرين الأول 2024

نص المادة: إن جدول أعمال المباحثات التي سيجريها الرئيس التركي رجب طيب أردوغان مع نظيره الروسي فلاديمير بوتين، على هامش قمة "بريكس" في قازان، سيكون كثيفا جدا.

ووفقا للصحيفة التركية، سيبحث الرئيسان مجموعة واسعة من القضايا، والتي لن تقتصر على التعاون الثنائي بل ستشمل بعض القضايا الإقليمية بما في ذلك الأحداث في الشرق الأوسط والتسوية في أوكرانيا، وسيتم التركز على مشكلة تطبيع العلاقات بين تركيا وسوريا.

ونقلت الصحيفة عن مصادر، أنه رغم الحديث سابقا عن إمكانية إجراء مفاوضات في قازان بين أردوغان ونظيره السوري بشار الأسد، إلا أن "هذا اللقاء ليس على جدول الأعمال على المدى القصير"، لأن الجانب التركي لم يستلم من دمشق حتى الآن "الرد الحاسم على الرسائل الإيجابية [للأسد] من الرئيس أردوغان."

وكتبت الصحيفة: "تقول مصادر أجنبية على الطاولة الرباعية [للمفاوضات بشأن سوريا] إن مطلب تركيا بإجراء انتخابات ديمقراطية واعتماد دستور جديد قد قوبل حتى الآن بقلق من جانب الأسد."

وجاء في المقالة، أنه إذا فتح الأسد حدود سوريا أمام اللاجئين، وخاصة المعارضين له، فإن "الانتخابات يمكن أن تنقلب ضده"، وهناك أيضا احتمال أن "تقوم المعارضة بإنشاء حزب ضد الأسد."

وسبق أن اعتبرت "بثينة شعبان" المستشارة الخاصة للرئاسة السورية، أن تركيا استخدمت مسألة التقارب مع سوريا إعلامياً لمصلحتها، بهدف تحقيق مكاسب داخلية، أو مكاسب في المنطقة، معلنة رفض الجلوس مع الأتراك على الطاولة قبل الانسحاب من سوريا.

وقالت "شعبان" خلال محاضرة ألقتها في وزارة الخارجية العمانية، إن تصريحات الرئيس التركي أردوغان عن رغبته بالتقارب مع سوريا، والتي سبقت الانتخابات الرئاسية التركية، كانت لأهداف انتخابية "لكن لا يوجد أي شيء يريدون تقديمه."

وسبق أن قال الإرهابي "بشار الأسد"، إن أي عملية تفاوض بحاجة إلى مرجعية تستند إليها كي تنجح، معتبراً أن عدم الوصول إلى نتائج في اللقاءات السابقة مع انقرة، أحد أسبابه هو غياب المرجعية.

نفى مكتب الرئاسة التركية، في تصريح له يوم أمس الاثنين، وجود أي اتفاق على عقد لقاء بين الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، والإرهابي "بشار الأسد"، تزامناً مع قمة مجموعة "بريكس"، التي من المقرر عقدها بمدينة قازان الروسية، بين 22 و24 من الشهر المقبل.

وقال مصدر في مكتب الرئاسة التركية لوكالة "نوفوستي" الروسية: "لا يوجد اتفاق بشأن هذه المسألة"، في وقت كانت رجحت صحيفة "ميلليت" التركية، عقد اللقاء بين الأسد وأردوغان، الشهر المقبل، موضحة أن ذلك قد يكون خلال انعقاد قمة مجموعة "بريكس"، أو بعد ذلك بقليل.

(ترجمة شبكة شام)

المصدر: حريت

دول أوروبية تطالب بتسريع عمليات ترحيل اللاجئين إلى سوريا

بوليتيكو

(اللغة الانجليزية) 24 تشرين الأول 2024

نص المادة: دول أوروبية، مثل إيطاليا والنمسا، تسعى لإعادة تصنيف سوريا كدولة "آمنة" لترحيل اللاجئين السوريين رغم استمرار الحرب. لجأ حوالي 4.5 مليون سوري إلى أوروبا، منهم 1.3 مليون حصلوا على الحماية الدولية بين 2015 و2023.

بعض الدول الأوروبية تسعى إلى تطبيع العلاقات مع النظام السوري لتسهيل عمليات الترحيل، رغم تحذيرات المنظمات الدولية من أن سوريا لا تزال غير آمنة.

مستشار النمسا أشار إلى عبور 200,000 شخص من لبنان إلى سوريا كدليل على وجود مناطق "آمنة."

المنظمات الدولية تؤكد أن سوريا لا تزال غير آمنة، وما زال السوريون يشكلون أكبر مجموعة من طالبي الحماية الدولية في الاتحاد الأوروبي. و أفادت صحيفة "بوليتيكو" الأميركية بأن دولاً أوروبية، من بينها إيطاليا والنمسا، تسعى إلى إعادة تصنيف سوريا كدولة "آمنة" بهدف ترحيل اللاجئين السوريين، على الرغم من استمرار الحرب في بلادهم.

وقالت الصحيفة، اليوم الأربعاء، أن الخطوة تأتي في الوقت الذي لا تزال فيه دول الاتحاد الأوروبي تستقبل آلاف السوريين الفارين من الأزمة الإنسانية المستمرة.

وفي عام 2015، استقبلت أوروبا نحو مليون لاجئ، كان العديد منهم من سوريا، ومنذ ذلك الحين، لجأ حوالي 4.5 مليون سوري إلى أوروبا، أي ما يعادل نحو خمس سكان سوريا قبل الحرب، وحصل 1.3 مليون منهم على الحماية الدولية في الاتحاد الأوروبي بين عامي 2015 - 2023.

البرلمان الألماني يقر حزمة "الأمن واللجوء" ومجلس الولايات يرفض بعض بنودها

وذكرت الصحيفة أنه على الرغم من استخدام النظام السوري الأسلحة الكيميائية ضد المدنيين واتهامه بتعذيب شعبه، تسعى بعض الدول الأوروبية، كإيطاليا بقيادة رئيسة الوزراء الإيطالية جورجيا ميلوني، والنمسا، إلى تطبيع العلاقات مع النظام لتسهيل عمليات الترحيل، على الرغم من تحذيرات المنظمات الدولية التي تصر على أن سوريا لا تزال غير آمنة.

وفي هذا السياق، استشهد مستشار النمسا، كارل نهامر، الأسبوع الماضي، بعبور 200,000 شخص من لبنان إلى سوريا مؤخراً كدليل على أن بعض المناطق السورية باتت "آمنة."

ورغم ذلك، تؤكد المنظمات الدولية أن سوريا لا تزال غير آمنة، ففي عام 2023، كان السوريون أكبر مجموعة تقدمت بطلبات للحصول على الحماية الدولية في الاتحاد الأوروبي، فقد قدم أكثر من 180,000 سوري طلبات لأول مرة، بزيادة عن 130,000 طلب في عام 2022.

وفي النصف الأول من عام 2024، تمت معالجة نحو 90% من طلبات اللجوء التي قدمها السوريون، ومُنحوا إما وضع اللاجئ أو الحماية الفرعية، مما يعني أن السلطات الأوروبية أقرت بأن العائدين إلى سوريا قد يتعرضون لخطر جسيم في حال عودتهم إلى بلادهم.

- ترحيل طالبي اللجوء المرفوضين إلى دولة ثالثة

وتسعى دول أوروبية إلى تعزيز سياسات ترحيل اللاجئين والمهاجرين غير النظاميين عبر إبرام اتفاقيات مع دول ثالثة، إذ تحاول فرنسا التوصل إلى اتفاقات مع دول مثل رواندا وكازاخستان لترحيل اللاجئين المقيمين في فرنسا بشكل غير قانوني، في حين تدرس الحكومة الهولندية خطة لترحيل طالبي اللجوء الأفارقة المرفوضين إلى أوغندا.

- فرنسا وهولندا تدرسان ترحيل طالبي اللجوء المرفوضين إلى دولة ثالثة

وخلال قمة بروكسل ناقشت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ملف الهجرة غير الشرعية، داعية "في شكل عاجل" إلى قانون يسرّع عمليات الترحيل، وسط حديث عن خلافات حادة داخل التكتل الأوروبي، بحسب وكالة الأنباء الفرنسية. ودعت الدول الأعضاء، المفوضية الأوروبية إلى تقديم "اقتراح تشريعي جديد" في أقرب وقت ممكن. وقد أخذت رئيسة المفوضية أورسولا فون دير لايين زمام المبادرة الإثنين، مقترحةً قانوناً جديداً لم يُحدد جدوله الزمني بعد.

وفي وقت سابق، ناقشت الدول الـ27 باستفاضة مسألة "مراكز العودة"، وهو اقتراح لنقل المهاجرين إلى مراكز استقبال في بلدان خارج الاتحاد. وأظهر القادة الأوروبيون خلافاتهم بعد أن أرسلت إيطاليا أول دفعة مهاجرين إلى مراكز استقبال في ألبانيا. وقال رئيس الوزراء الإسباني بيدرو سانشيز إن "مراكز العودة" هذه لا "تعالج أياً من المشكلات بل تخلق مشاكل جديدة."

يُذكر أن الاتحاد الأوروبي تعهد في شهر أيار الفائت بأكثر من ملياري يورو لدعم اللاجئين السوريين في المنطقة، ورفض أي حديث عن عودة محتملة للاجئين إلى وطنهم لأن ظروف العودة الطوعية والآمنة ليست مهيئة.

المصدر: ترجمة موقع سوريا نقلاً عن بوليتيكو

أكبر ضربة وجهها الجيش الإسرائيلي لحزب الله في الجولان السوري

واينت

(اللغة العبرية) 23 تشرين الأول 2024

نص المادة: إن الجيش الإسرائيلي تمكن من افتضاح أمر ما يسمى بـ "ملف الجولان" الذي يكشف معلومات وتفاصيل حول "وحدة الجولان" وعمليتها ضد إسرائيل.

وقال الموقع في تقرير: "في التاسع من أكتوبر، اغتال الجيش الإسرائيلي عضوا في وحدة الجولان يدعى أدهم شحادة في غارة جوية. كان هذا العنصر قد نقل معلومات استخباراتية من النظام السوري والخطوط الأمامية السورية إلى "حزب الله"، مما مكن الحزب من العمل ضد إسرائيل عبر الجولان. ويضاف اغتياله إلى سلسلة من التدابير المضادة التي نفذها الجيش الإسرائيلي منذ الكشف عن الوحدة لأول مرة في شتاء عام 2019، بعد وقت قصير من تشكيلها."

وأشار التقرير إلى أن "ملف الجولان بدأ كفكرة: تأسيس قوة نخبة تخطط وتنفذ أنشطة إرهابية ضد المدنيين الإسرائيليين عبر الحدود السورية. وكان من المفترض أن تعمل الوحدة كفرع لجمع المعلومات الاستخباراتية، وتجنب الكشف عنها من قبل جيش الدفاع الإسرائيلي، وشن الهجمات عندما تكون جاهزة."

وتابع "واينت": "الزعيم الحالي لملف الجولان هو علي موسى عباس دقدوق، المعروف أيضا باسم أبو حسين ساجد. تم اختياره بسبب تاريخه الطويل مع حزب الله.

بالإضافة إلى دعم الهجمات من لبنان على إسرائيل في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، قام بتدريب قوة رضوان النخبة التابعة لحزب الله. وفي وقت لاحق، تم إرساله إلى العراق من قبل المنظمة لبناء شبكة تستهدف القوات الأمريكية."

وأضاف: "في صيف عام 2018، حوّل حزب الله عملياته بشكل ملحوظ في مرتفعات الجولان، مما حول الفكرة إلى حقيقة. تم إنشاء وحدة سرية، مع استعداد عملياتي دائم لضرب إسرائيل في أي لحظة. أنجز حزب الله ذلك باستخدام خلايا موجودة في جنوب سوريا، دون أن يكتشفها النظام السوري، مع ذلك، لم تدم سرية الوحدة طويلا. حددت المخابرات الإسرائيلية التهديد بسرعة وكشفت عن وجوده للجمهور الإسرائيلي والعالم الأوسع في مارس 2019."

وبحسب "واينت": "على مر السنين، واصل الجيش الإسرائيلي جمع المعلومات الاستخباراتية ومراقبة التهديد ومكافحته عن كثب في السر. عادت قضية الجولان إلى الواجهة في يناير 2023 عندما ألقت قوات جيش الدفاع الإسرائيلي القبض على غيث عبد الله، وهو مقيم سوري وعضو في الوحدة، أثناء عبوره إلى إسرائيل."

وزعم الموقع أنه "خلال التحقيق، اعترف عبد الله بتورطه وحدد هوية ثلاثة عملاء آخرين: معن الحمد، وأبو جود، وأبو حسن العشا، المجند السوري في الوحدة والمعروف باسم أبو علي. كما شرح بالتفصيل عملية تجنيده وآليات تفعيل المتعاونين السوريين."

وأشار التقرير إلى أن "تجنيد حزب الله للمؤيدين المحليين يعتمد على استراتيجيتين رئيسيتين: تحديد السوريين الذين لديهم تاريخ في العمل المناهض لإسرائيل واستغلال الظروف المعيشية السيئة في سوريا من خلال تقديم حوافز مالية في مقابل معلومات استخباراتية عن أنشطة الجيش الإسرائيلي."

ويقول أحد ضباط استخبارات الجيش الإسرائيلي: "في بداية الحرب في أكتوبر 2023، تلقينا تقارير تفيد بأن ملف الجولان بدأ في التحرك، وقبل أكتوبر، كانوا يستعدون. في ذلك اليوم، تلقوا الأمر بالتحرك."

وأضاف: "في تلك الساعات الأولى من عدم اليقين، أدركت قوات الدفاع الإسرائيلية بسرعة خطورة الموقف وبدأت في صياغة الخطط لإحباط المؤامرة الإرهابية. ولأشهر، أجرت مراقبة دقيقة للمشتبه بهم، وبلغت ذروتها بعملية حاسمة في ديسمبر."

وأشار الضابط إلى أنه "حددنا رجلا سوريا يشتبه في تعاونه مع حزب الله في القنيطرة، جنوب سوريا. وعندما علمنا أن عملاء لبنانيين ينضمون إليه على الجبهة السورية، عرفنا أن هذا لم يكن اجتماعا بريئا وتحركنا لإحباط التهديد."

وتابع: "تعقبت مراقبة قوات الدفاع الإسرائيلية سيارة أجرة صفراء خاصة بالمتعاون السوري، وبمجرد التأكد من وجود الإرهابيين الأربعة - ثلاثة عملاء لبنانيين وسوري واحد - داخل السيارة، تم ضرب السيارة من الجو. وأطلق على العملية، التي قتلت أبو الجولان، وهو عميل سوري، وثلاثة عملاء لبنانيين - أبو طرب وعباس وجواد دقدوق، نجل قائد الوحدة - اسم عملية كاش كاب."

ووصف مسؤولون استخباراتيون إسرائيليون الضربة بأنها "أقسى ضربة لملف الجولان منذ إنشائه". وبحسب المصادر الإسرائيلية "فإن الرسالة واضحة: أي عدو يهدد أمن إسرائيل، سواء في لبنان أو سوريا أو أي مكان آخر، سيتم القضاء عليه على يد الجيش الإسرائيلي".

المصدر: ترجمة ارتي نقلاً عن و اينت

لا مكان للذهاب إليه: السوريون الفارون من الضربات الإسرائيلية في لبنان يواجهون خطر العودة الجارديان

علي حاج سليمان و آني كيلي

(اللغة الانجليزية) 23 تشرين الأول 2024

نص المقال:

منذ أسبوعين تعيش أم هادي كابوسًا متكررًا. فقد مرت 12 عامًا منذ أن رأت ابنها الأكبر لآخر مرة، والذي احتجزه جنود سوريون عند معبر حدودي بين لبنان وسوريا.

والآن حدث ذلك مرة أخرى. تقول إن ابنها الأصغر هادي كان عند معبر الدبوسية في 7 أكتوبر، محاولًا الفرار من الغارات الجوية الإسرائيلية والعبور إلى سوريا لمحاولة لم شمله مع عائلته، عندما ألقت قوات الحكومة القبض عليه واقتادته بعيدًا.

أم هادي، التي تجلس في مخيم للاجئين في منطقة تسيطر عليها المعارضة في شمال غرب سوريا، في حالة شديدة من الاضطراب.

"نحن نجلس هنا، ننتظر سماع مصيره"، تقول أم هادي. تقول أم هادي إنه عندما بدأت القنابل الإسرائيلية في السقوط، أعاد هادي عائلته إلى سوريا، ولكن لأنه جاء من قرية تقع في منطقة خاضعة لسيطرة النظام، كان خائفًا جدًا من العودة. قبل أسبوعين، بعد أن اشتدت الغارات الجوية، حل محل خوفه من النظام خوف أكبر من أنه لن يرى أطفاله مرة أخرى، لذلك قرر عبور الحدود بنفسه.

تقول والدته: "لم يكن متورطًا في أي شيء. كان مجرد عامل يحاول إطعام أسرته. أنا خائفة من أن أفقده أيضًا على يد النظام مثل أخيه."

كان هادي وعائلته يعيشون في لبنان لأكثر من عقد من الزمان، كجزء من 1.5 مليون لاجئ سوري سعوا إلى اللجوء في لبنان المجاور بعد بدء الحرب الأهلية في عام 2011.

في الشهر الماضي، أدت الغارات الجوية الإسرائيلية على لبنان إلى عكس مسار تدفق اللاجئين، مما دفع ما يقدر بنحو 425 ألف شخص - معظمهم من النساء والأطفال - إلى العودة عبر المعابر الحدودية الفوضوية والمزدحمة، وفقًا للأمم المتحدة.

حوالي 70٪ من أولئك الذين يعبرون هم من السوريين، لكن المدنيين اللبنانيين - الذين يُعتقد أن الأغلبية منهم قادمون من معاقل حزب الله في جنوب لبنان ووادي البقاع - سعوا أيضًا إلى الأمان في بلد لا يزال يعاني من الصراع الاقتصادي والانقسام والعنف. بالنسبة للعديد من السوريين العائدين إلى ديارهم بعد سنوات من العيش في المنفى، فإن رحلة العودة إلى الوطن محفوفة بالمخاطر.

عند المعابر الحدودية ونقاط التفتيش في أراضي النظام، كانت هناك تقارير عن حالات اختفاء واستجواب واحتجاز وتجنيد قسري ورشوة وضرب ومضايقة للاجئين العائدين.

وبحسب الشبكة السورية لحقوق الإنسان، فقد تم توثيق ما لا يقل عن 23 حالة اعتقال واحتجاز للاجئين سوريين من قبل القوات الحكومية أثناء محاولتهم التنقل عبر سوريا.

يضطر آلاف السوريين العائدين الذين يخشون غضب النظام أو ليس لديهم ما يعودون إليه في مدنهم وبلداتهم وقراهم الأصلية، إلى شق طريقهم عبر أراضي النظام لمحاولة الوصول إلى المناطق التي تسيطر عليها المعارضة في شمال غرب البلاد.

تمكنت عصرية عواد، وهي امرأة سورية تبلغ من العمر 80 عامًا، من العبور إلى إدلب التي تسيطر عليها المعارضة مع 11 فردًا من عائلتها بعد رحلة استمرت 10 أيام من لبنان.

تقول: "كنا نعيش في لبنان لمدة 10 سنوات ولكن كان علينا المغادرة لأن الصواريخ كانت تسقط علينا."

"غادرنا دون أن نأخذ معنا أي شيء، فقط نساء وأطفال عائلتنا. عبرنا عند معبر جوسية ورأيت بأم عيني أفراد الأمن على الحدود يعتدون على الشباب وينزلونهم من الحافلات ويعتقلونهم.

"تم احتجاز زوجة ابني وبناتها واضطررنا إلى دفع 1000 دولار أخرى للإفراج عنهم. قريتنا تحت سيطرة النظام ومنزلنا دمر. في الطريق إلى هنا، اختطف الجنود شابًا من قريتنا، لذلك اضطررنا إلى الفرار إلى مخيمات إدلب لأن العودة ليست آمنة."

تمكن فريد سليمان وزوجته هيفاء سلال أيضًا من شق طريقهما عبر سوريا للوصول إلى إدلب، بعد رحلة يائسة وخطيرة من لبنان.

"لدينا سبعة أطفال ولم نكن نريد العودة إلى سوريا ولكن لم يكن لدينا مكان نذهب إليه لأن الملاجئ في لبنان لم تقبلنا"، كما يقول.

بعد النجاة من هجمات متعددة بالقنابل في لبنان، اصطحب فريد وهيفاء سلال عائلتهما أولاً إلى معبر المصنع الحدودي، لكنهما تعرضا للضرب من قبل الحراس عندما لم يتمكنوا من تزويدهم بالأوراق الصحيحة، والتي دمرت في هجوم إسرائيلي.

يقول فريد إنهم أجبروا على دفع المال للمهربين لمحاولة اجتياز الحدود، لكن الطريق الذي كانوا يسلكونه تعرض للقصف من قبل الإسرائيليين أثناء محاولتهم العبور.

ويقول: "تطاير الزجاج نحو أطفالي وكاد أن يقتلهم."

وعندما تمكنوا أخيرًا من دخول سوريا، يقول فريد إنه تم إنزاله من حافلة عند نقطة تفتيش واعتقاله، ولم يتم إطلاق سراحه إلا بعد أن أعطت هيفاء سلال للجنود مجوهراتها.

وتقول هيفاء سلال: "الوضع في جميع المعابر ونقاط التفتيش مروع بسبب الترهيب والاستغلال. لا شيء أرعبني أكثر من الخوف من اعتقال زوجي، لكن الوضع بالنسبة للنساء اللاتي يسافرن بمفردهن صعب للغاية. لقد رأينا ثلاث نساء يُجبرن على النزول من الحافلات ويأخذهن جنود ثم لم يعودوا."

والآن، ورغم نجاتهم من القصف ونقاط التفتيش، فإن الوضع بالنسبة للعديد من اللاجئين العائدين الذين يسعون إلى المأوى في إدلب قاتم. وفقًا للأمم المتحدة، يعتمد ما لا يقل عن 4.1 مليون شخص من أصل 5 ملايين شخص يعيشون في شمال غرب سوريا على المساعدات الإنسانية لتلبية احتياجاتهم الأساسية للبقاء على قيد الحياة، حيث يعيش 1.9 مليون شخص في مخيمات ومستوطنات مؤقتة.

"لسوء الحظ، لا تنتهي معاناة أولئك الذين يفرون من القصف ويعبرون إلى سوريا عند الحدود"، كما تقول رولا أمين، المتحدثة باسم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. "تتكشف حالة طوارئ إنسانية جديدة في الوجهات النهائية حيث يصل معظمهم بدون موارد أو بموارد محدودة للغاية.

"إنهم يعودون إلى بلد مزقته 13 عامًا من الصراع والتضخم والبنية التحتية المدمرة والمنازل المدمرة والأزمة الاقتصادية. لا يزال أكثر من 7.2 مليون سوري نازحين داخل سوريا."

لا يعرف فريد أين يتجه، ويقول: "أنا من إحدى قرى معرة النعمان التي تقع تحت سيطرة النظام السوري، ولا أستطيع العودة إلى هناك لأنني مطلوب للخدمة العسكرية الإلزامية. ليس لدينا منزل، ولا مأوى، ولا ملابس، ولا طعام. ماذا علينا أن نفعل الآن؟".

(ترجمة مركز الشرق العربي)

المصدر: الجارديان

هل يتّجه حزب الله نحو الداخل؟

كارنيغي

مايكل يونغ

(اللغة الانجليزية) 25 تشرين الأول 2024

نص المقال: ثمّة ادّعاءٌ بأن الحزب يسعى إلى إعادة بناء قدراته العسكرية في مناطق غيرشيعية، لكن الكلام أسهل من الفعل.

يشاهد اللبنانيون برعبٍ إسرائيل وهي تواصل التدمير المُمنهَج للبلدات والقرى والأحياء في المناطق ذات الغالبية الشيعية في ضاحية بيروت الجنوبية والجنوب والبقاع، ويفكرون في الوقت نفسه في التداعيات الديموغرافية التي قد تنجم عن ذلك عند انتهاء الصراع.

استغلّ خصوم حزب الله هذا الأمر لبثّ حالةٍ من الهلع داخل المجتمع اللبناني. فقد زَعَم شيخٌ شيعي مُعارِض للحزب في إطلالة تلفزيونية بأن حزب الله سيحاول، بعد الدمار الذي لَحِق بمناطق التركّز الديموغرافي الشيعي، إعادة بناء قدراته العسكرية في مناطق غير شيعية في لبنان.

وهذه مسألةٌ تثير قلقًا بالغًا في نفوس الكثير من اللبنانيين لأنها تفسح المجال أمام احتمال اندلاع حربٍ أهلية. لكن قبل حمل سلاحنا أو حزم حقائبنا، فلنفكّك هذه الفكرة قليلًا.

ربما من الصائب الافتراض أن قيادة حزب الله وإيران تحضّران راهنًا خطة بديلة للصمود وإعادة بناء قدرات الحزب. ولكن من الصحيح أيضًا أن استراتيجية إسرائيل تهدف إلى ضمان أن يتمّ عزل الشيعة، أو بالأحرى أنصار الحزب داخل المجتمع الشيعي، في لبنان، وأن يصبح وجودهم في المناطق غير التابعة للحزب مصدرَ تهديد. وهكذا، يُحدث الإسرائيليون شرخًا بين النازحين الشيعة بمعظمهم وسائر فئات المجتمع اللبناني، وستفاقم هذا الوضع المطالب المتنامية في أوساط غالبية اللبنانيين بأن يوقف الحزب حربه مع إسرائيل. لكن ما يراه اللبنانيون فعليًا هو رغبة حزب الله في خوض الصراع إلى أجلٍ غير مسمّى، محاولًا الحفاظ على بقائه سياسيًا وعسكريًا، بدعمٍ من حلفائه الإيرانيين.

ولا بدّ من التساؤل: هل بإمكان حزب الله مواصلة حربه وسط عداء غالبية اللبنانيين الذين، حتى لو أنهم لا يكنّون أي تعاطفٍ مع إسرائيل، لا يرَوْن فائدةً تُجنى من هذه المذابح العبثية، في وقتٍ تعاني الطائفة الشيعية من عواقب الصراع المريرة؟ قد يردّ البعض بالإيجاب، لأن الحزب لا يكترث لرأي أبناء وطنه. وسيظلّ بقاؤه والأولويات الإيرانية دائمًا أهمّ من أي استياءٍ يُعبَّر عنه محليًا. قد يكون هذا صحيحًا، لكنه يعني أن الحزب يسمح لإسرائيل بالإمعان في تدمير بيئته الاجتماعية والاقتصادية التي لطالما كانت جوهر استقلاليته وقوته. ومن المستبعد جدًّا أن يتمكّن الحزب إعادة تشكيل ذلك في مناطق غير شيعية، على الأقلّ من دون أن يؤدّي الأمر إلى نشوب صراعٍ أهلي قد يغرق الحزب في حروب مصغّرة متعدّدة.

تطرّق أحد حلفاء حزب الله إلى نقطة ذات صلة في العام 2020، حين ألمَح إلى أن استجابة الحزب للانهيار المالي في لبنان لم تكن كافية. فقد حذّر أنيس النقاش في مقابلة أجرتها معه قناة الميادين الموالية لإيران، من أن الانخراط في المقاومة ينطوي على ما هو أكثر من العمليات العسكرية، إذ تَعيَّن على الحزب التفكير في تداعيات الأزمة الاقتصادية. وعلّل ذلك بالقول إن "الأمن القومي والوطني ليس محصورًا بالسلاح وبالدفاع بالسلاح. تعريفه [...] يبدأ بالتعليم والاقتصاد والزراعة والصحة. والعمل العسكري جزءٌ أساسي منه ولكنه لا يكفي للدفاع عن الوطن." وأشار النقاش إلى أن قوة حزب الله يجب أن تنبع من قدرته على تشكيل قاعدة دعمٍ على جبهاتٍ كثيرة وإحاطة نفسه بمجتمعٍ له مصلحة في الدفاع عن حزب المقاومة ومؤسساته. لكن من الصائب أيضًا أن المجتمع المحيط بحزب الله يجب أن يمتلك الوسائل اللازمة لمساندة الحزب ماليًا ومعنويًا وسياسيًا وتزويده بالقوة البشرية.

لكن هل ما زال هذا الأمر ممكنًا اليوم؟ سيحافظ الحزب على ولاء طائفته في المستقبل المنظور، وهذا الشعور سيترسّخ إذا لقي وجود النازحين الشيعة مقاومةً في مختلف أنحاء لبنان، ما من شأنه تعزيز العصبية الطائفية. لكن الولاء يحمل أيضًا نصيبه من المسؤولية. فقد تعرّضت بيئة حزب الله الحاضنة للدمار والإفقار، وبات عليه الآن أن يرعاها، ومن المتوقّع أن يفعل ذلك. لذلك، سيبقى المجتمع الشيعي عبئًا كبيرًا يُثقل كاهل حزب الله في السنوات المقبلة، ما من شأنه جعل الجهود التي يبذلها الحزب لإعادة تشكيل قدراته العسكرية أصعب بكثير، ولا سيما في المناطق المعادية له. علاوةً على ذلك، اقترف حزب الله أخطاء فادحة في الماضي من خلال انتهاك الكثير من الأعراف في العقد الاجتماعي الطائفي اللبناني. فقد اتُّهم بالضلوع في اغتيال شخصية سنّية كبرى هي رئيس الوزراء الراحل رفيق الحريري، ونَشَر عناصره في سورية للقتال دفاعًا عن نظامٍ عارضه الكثير من السنّة، من أجل حماية المصالح الاستراتيجية لإيران الشيعية. كذلك، يحمّله الكثير من المسيحيين مسؤولية انفجار مرفأ بيروت، قبل أن يقتحم عناصره منطقة الطيونة المسيحية في تشرين الأول/أكتوبر 2021 لتقويض التحقيق في هذا الانفجار. إضافةً إلى ذلك، حاول الحزب فرض مرشّحه المسيحي الماروني لرئاسة الجمهورية، خلافًا لإرادة الغالبية العظمى من المسيحيين. إذًا، أثار الحزب مشاعر استياءٍ أينما كان، ومن الطبيعي أن يتوقّع حدوث ردود فعل قوية على أجندته، ربما من خلال حمل السلاح.

لكن، لنفترض نشوب صراعٍ طائفي يُغرِق لبنان مجدّدًا في حربٍ يخوضها حزب الله ضدّ مجموعة من الطوائف. هل ستسمح إيران للحزب بالوقوع في هذا الفخّ؟ إن تجربة منظمة التحرير الفلسطينية غنيّةٌ بالعبر. فقد أدّى انجرارها إلى براثن الحرب الأهلية في العام 1975 إلى إضعافها وتشتيت قواها. وهي تورّطت في الخصومات المحمومة بين القوى الإقليمية، ما استتبع بدايةً التدخل العسكري السوري في العام 1976، قبل الاجتياح الإسرائيلي للبنان في العام 1982 لطرد الفلسطينيين من البلاد. يُشار إلى أن منظمة التحرير أبدت ندمها لاحقًا على انخراطها في الحرب، وقدّمت اعتذارًا علنيًا إلى اللبنانيين عن أي ضررٍ ألحقته بهم.

في حال اندلاع حربٍ أهلية جديدة في لبنان، من المؤكّد أن الكثير من الدول ستتدخّل لمساندة أعداء حزب الله، وليس أقلّها إسرائيل، للمساعدة في إلحاق الهزيمة بالحزب. ولا شكّ أن لبنان سيُدَمَّر، وسيخسر الجميع، لكن إيران لن تكون راضية عن النتيجة بشكلٍ خاص. لذلك، من الصعب تصوّر أن القادة في طهران سيعطون حزب الله الضوءَ الأخضر لاتّخاذ خطواتٍ من شأنها إشعال فتيل صراعٍ طائفي سيُلحق مزيدًا من الخراب بمجتمعٍ شيعي تكبّد أساسًا أضرارًا جسيمة.

في غضون ذلك، قد لا تكون إيران قادرة على تقديم الكثير من المساعدة لحزب الله ومناصريه. فإعادة تسليح الحزب بالتزامن مع إعادة إعمار المناطق الشيعية ستكلّفانها مليارات عدّة من الدولارات قد لا تستطيع تأمينها في ظلّ الضائقة الاقتصادية التي يشهدها الاقتصاد الإيراني. والأهم، على المسؤولين في طهران أن يتساءلوا عمّا إذا سيكون الاستثمار الكبير في حزب الله مجدّدًا أمرًا يستحق العناء حقًّا اليوم. فالحزب غير قادرٍ على جرّ مجتمع الشيعة إلى محنةٍ جديدة من الموت والدمار، نظرًا إلى تضاؤل قدراته العسكرية ربما لعقودٍ من الزمن. وينطبق الوضع نفسه تقريبًا على حركة حماس في غزة. هذا الواقع يفرض على الإيرانيين إجراء تقييم موضوعي لاستراتيجية "وحدة الساحات" الكارثية التي يتّبعونها، وما إذا كانت جديرةً بالإنقاذ حتى.

تتبادر إلى الذهن هنا فكرتان. في حال نشوب حربٍ أهلية متعدّدة الجبهات، هل سيكون حزب الله في موقعٍ يمنحه أفضلية؟ إن الانتشار الجغرافي للطائفة الشيعية اليوم يجعلها عرضةً للتهديدات. فثمّة مناطق ثلاث يتركّز فيها الشيعة وهي جنوب لبنان، والبقاع الجنوبي والشمالي، والضاحية الجنوبية لبيروت. في أفضل الأحوال، سيكون من الصعب الربط بينها في زمن النزاع، لأن المناطق التي تصلها ببعضها تقع ضمن دوائر نفوذ الطوائف الأخرى. لكن إذا حاول حزب الله، كما يدّعي بعض مروّجي الذعر، ترسيخَ وجودٍ له في مناطق غير شيعية لا يملك فيها حاضنة اجتماعية، فسيكون من الأصعب عليه بكثير خوض حربٍ، وتحديدًا حرب يعتبر أعداؤه أنها تنطوي على عواقب وجودية.

تخطر في البال فكرة ثانية أيضًا. ماذا عن الجيش اللبناني؟ نميل إلى نسيان أن في البلاد قوة مسلّحة قادرة على لجم الاضطرابات إذا لزم الأمر، بل إنها مستعدة حتى للتدخّل واستخدام قوتها النارية عند الضرورة للحفاظ على السلم الأهلي. وهذا تحديدًا ما فعلته خلال حادثة الطيونة، عندما منعت مسلّحي حزب الله وحركة أمل من التوغّل في الأحياء ذات الغالبية المسيحية. لا شكّ أن الجيش يدرك اليوم أنه أقرب ما يكون، منذ نهاية الحرب الأهلية في العام 1990، إلى فرض سلطة الدولة (مهما كانت قاصرة) على المجتمع. تلوح في أفق لبنان مشقّاتٌ كثيرة تُضاف إلى المصاعب الجمّة التي واجهها خلال السنوات الخمس الماضية. قلّةٌ هي الدول التي اضطرّت إلى تحمّل هذا الكمّ من الأزمات في مثل هذه المدّة القصيرة. لكن قصة التخويف الأخيرة بأن حزب الله يعيد تشكيل نفسه في المناطق غير الشيعية تُبسِّط، على نحو مضلِّل، مخطَّطًا بالغ التعقيد. فخلال السنوات المقبلة، سوف يصطدم حزب الله، في أفضل الأحوال، بجبلٍ من التحديات الذي يتعيّن عليه تسلّقه. ومن غير المرجَّح أنه يرغب في النهوض بهذه المهمّة وهو في حالة حربٍ مع سائر أقطاب المجتمع اللبناني.

المصدر: كارنيغي

ضربة إسرائيل الأخيرة ضد إيران ربما تؤدي إلى تهدئة التصعيد الإقليمي–حتى الآن على الأقل

ذا كونفيرسيشن

جواد علي

(اللغة الانجليزية) 26 تشرين الأول 2024

نص المقال: كانت الضربات الجوية الإسرائيلية في 26 أكتوبر 2024 . التي أصابت نحو عشرين هدفا عسكريا في إيران والعراق وسوريا . متوقعة منذ أسابيع. والواقع أن العملية جاءت في أعقاب تعهد من رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بالرد على هجوم صاروخي باليستي سابق شنته طهران في أوائل أكتوبر. وتتبع هذه الخطوة أيضا نمطا شهد تبادل إيران وإسرائيل على رفع الرهانات في ما كان لفترة طويلة "حربا خفية"، ولكنها تطورت الآن إلى مواجهة مباشرة.

وقد أثارت هذه الهجمات المتبادلة مخاوف واسعة النطاق من أن المنطقة بأسرها على أهبة الدخول في مرحلة أكثر تصعيدا.

ولكن على الرغم من أن هذا قد يبدو مخالفا للبديهة، فإنني أعتقد أن الضربات الإسرائيلية الأخيرة ربما نجحت في الواقع في نزع فتيل التوترات. ولكي نفهم السبب، فمن الجدير تحليل طبيعة وحجم العملية الإسرائيلية، فضلا عن الموقف المحتمل لصناع القرار في إسرائيل وإيران والولايات المتحدة في أعقاب الهجوم.

- هجوم مدروس من قبل إسرائيل

كان الهجوم الجوي الذي شنته إيران في أكتوبر في حد ذاته انتقاما لسلسلة من العمليات الإسرائيلية ضد جماعة حزب الله التابعة لإيران. وشملت هذه العمليات اغتيال مسؤول رفيع المستوى في حماس في طهران عشية تنصيب الرئيس الإيراني الجديد في يوليو ومقتل زعيم حزب الله في أواخر سبتمبر.

وعلى نحو مماثل، كان الهجوم الجوي السابق على أهداف إسرائيلية في أبريل الذي شنته طهران ردا على الاستفزازات الإسرائيلية هذا الربيع .بما في ذلك ضربة ضد القنصلية الإيرانية في دمشق، سوريا، في الأول من أبريل أسفرت عن مقتل ضابطين عسكريين كبيرين.

توقع العديد من المراقبين، أو خشوا، أن يكون الرد الإسرائيلي على هجوم الصواريخ والطائرات بدون طيار الذي شنته إيران في أكتوبر ثقيلا .ومن المؤكد أن إسرائيل لديها القدرة العسكرية على القيام بذلك.

ولكن بدلاً من استهداف البنية الأساسية الحيوية في إيران أو المنشآت النووية في البلاد، اختارت إسرائيل بدلاً من ذلك توجيه ضربات "دقيقة ومستهدفة" تجاه قدرات الدفاع الجوي والصواريخ في الجمهورية الإسلامية.

ويشير النطاق المحدود إلى حد ما للعمليات الإسرائيلية إلى أن الضربة كانت مصممة لإرسال رسالة قوية إلى المرشد الأعلى الإيراني والقادة العسكريين الإيرانيين. وفي جوهر الأمر، كانت إسرائيل تشير إلى أنها تمتلك القدرة على ضرب قلب إيران، في حين امتنعت عن شن هجوم كامل كان من شأنه أن يلحق المزيد من الضرر بالاقتصاد الإيراني الهش.

ورغم أن الأمر سيستغرق بعض الوقت قبل أن يتبين لنا مدى فعالية الضربات الإسرائيلية، فإن المؤشرات الأولية تشير إلى نجاحها في الكشف عن نقاط الضعف في الأمن الإيراني بشكل عام. ويمكن استغلال هذه النقاط الضعيفة بشكل أكبر ضد أهداف أخرى أكثر أهمية، مثل منشآت إنتاج النفط والغاز أو حتى مواقع الطاقة النووية، إذا اختارت إيران أو شركاؤها فيما يسمى "محور المقاومة" الرد.

- رد فعل حذر في إيران

على الرغم من النجاح الواضح للهجمات الإسرائيلية ضد مجموعة واسعة من الأهداف، فإن تصريحات القادة الإيرانيين تشير إلى أن التأثير العملياتي كان محدودًا. أدان بيان لوزارة الخارجية الإيرانية الهجوم، مشيرًا إلى أن إيران "لها الحق في الدفاع عن النفس". لكنه أضاف في الوقت نفسه أن إيران "ستلتزم بالتزاماتها بالسلام والاستقرار الإقليميين."

من خلال قراءة هذه الكلمات، فإنها توحي لي أن إيران لا تسعى على الفور إلى الرد وتصعيد التوترات بشكل أكبر.

بالطبع، يمكن أن يتغير هذا. قد تعطي رسائل أخرى من المرشد الأعلى الإيراني علي خامنئي أو قائد فيلق القدس إسماعيل قاآني إشارة أكثر وضوحًا إلى ما إذا كانت إيران ستسعى للرد، وكيف.

ولكن مع إدراك إيران جيدا للتأثير الذي قد يخلفه التصعيد .واحتمال فرض المزيد من العقوبات بقيادة الولايات المتحدة والدعم المتزايد لإسرائيل .على اقتصادها الضعيف، فقد تحسب جيدا أن العودة إلى الوضع الراهن قبل التصعيد مع إسرائيل يصب في مصلحتها.

لا شك أن العودة إلى الحرب الخفية بين إسرائيل وإيران - على عكس الحرب المفتوحة - ستكون موضع ترحيب في واشنطن.

منذ الهجمات المروعة التي شنتها حماس في إسرائيل في 7 أكتوبر 2023، وجدت إدارة بايدن نفسها محاصرة بين التزامات ومخاوف متنافسة. وشمل ذلك دعم إسرائيل الحليف القديم، مع عدم تنفير الحكومات العربية الصديقة ومحاولة تجنب تحول الصراع إلى حرب شاملة في المنطقة.

وفي الوقت نفسه، في عام انتخابي، تحاول البطاقة الديمقراطية على وجه الخصوص موازنة دعمها لكتلة تصويت يهودية مؤيدة لإسرائيل إلى حد كبير مع الحاجة إلى عدم الإساءة إلى أصوات المسلمين المهمة المحتملة في الولايات الرئيسية، ولا تصويت الشباب الأكثر تأييدًا للفلسطينيين.

إن تصعيد الصراع في المنطقة لا يساعد البيت الأبيض في هذه النواحي. ومع ذلك، فإن العلاقة التي استمرت لعقود بين الرئيس جو بايدن ونتنياهو لم تؤد إلى النتائج التي سعت إليها الإدارة. ولم تنجح واشنطن في دفع حليفها نحو وقف إطلاق النار في غزة، ولا وقف الأعمال العدائية بين حزب الله وإسرائيل في جنوب لبنان.

ومع اقتراب موعد الانتخابات الأمريكية في الخامس من نوفمبر، فإن التوترات المتزايدة في الشرق الأوسط على جبهات مختلفة قد تؤثر على نظرة الناخبين إلى نائبة الرئيس كامالا هاريس أو الرئيس السابق دونالد ترامب - وخاصة في ولاية ميشيغان، حيث قد يخسر الحزب الديمقراطي أصواتًا بين الأمريكيين العرب والمسلمين الغاضبين من موقف إدارة بايدن المؤيد لإسرائيل.

- هل من الممكن أن ننجح في تحديد مسار الأمور؟

لقد عجز المحللون الأكثر خبرة عن التنبؤ بما سيحدث في الشرق الأوسط.

وقد يستغرق الأمر أياماً أو أسابيع أو حتى أشهراً لتقييم ما إذا كانت هذه الضربة الجوية الأخيرة التي شنتها إسرائيل ستؤدي إلى مزيد من التصعيد في التوترات بين إيران وإسرائيل. أو ما إذا كانت ديناميكية أكثر تهدئة للتوتر ستسود المنطقة.

ولكن هناك أسباب وجيهة للاعتقاد بأن صناع القرار في إيران وإسرائيل والولايات المتحدة يدركون أن المزيد من التصعيد ليس في مصلحة أحد. وربما كانت الضربة الأخيرة كافية لإرضاء إسرائيل، في حين وفرت الغطاء لطهران لتقول إنها ليست في حاجة إلى الرد بالنيران بالمثل.

(ترجمة مركز الشرق العربي)

المصدر: ذا كونفيرسيشن

اغتيال السنوارلن يغيّرفي المعادلة

كارنيغي

هـ. هيلير

(اللغة الانجليزية) 24 تشرين الأول 2024

نص المقال: مقتل قائد حماس لا يحجب و اقع أن الخطوات الأُحادية التي تتّخذها إسر ائيل تجعل آفاق السلام في غزة أبعد منالًا.

فيما يتوصّل المراقبون إلى استنتاجاتهم حول تأثير اغتيال قائد حماس، يحيى السنوار، من المهم الإضاءة على ما لم يتغيّر. مع أن الرئيس الأميركي جو بايدن وآخرين أشاروا إلى أن تصفية السنوار توفّر "فرصةً لتحقيق السلام" في غزة، والانتقال إلى "اليوم التالي"، يجب ألّا يتجاهل أحدٌ – وخاصةً في دوائر السياسة العامة في واشنطن – كثرة المسائل الشائكة التي لا تزال ماثلةً في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

يرتبط جوهر هذا الصراع بشقَّين من القضايا، هما السيادة والاحتلال من جهة، والحرب والسلم من جهة أخرى. على المستوى الأول، اعترفت الولايات المتحدة مرارًا بضرورة "تهيئة الظروف لإرساء مستقبل أفضل، بما في ذلك تطبيق حلّ الدولتَين" – أي بتعبيرٍ آخر، إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإحلال السيادة الفلسطينية. ثمّة ميلٌ اليوم إلى اختزال النقاش بحركة حماس ومصير قادتها، ولكن احتلال إسرائيل لغزة والقدس الشرقية والضفة الغربية ومرتفعات الجولان يسبق تأسيس حماس بعقدَين من الزمن. أما مسألة السلام والحرب، فعلى الرغم من أن السنوار خطّط لهجمات 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، لم يكن هو الهدف الرئيس للغارات الإسرائيلية على غزة بعد هذا التاريخ، ولم يكن العقبة الأساسية في المفاوضات خلال العام الماضي. لو كان كذلك، لكان موقف إسرائيل اليوم مختلفًا جدًّا.

لقد كانت إسرائيل شفّافة في هذا الصدد. فقد نقلت وسائل إعلام إسرائيلية مرّاتٍ عدّة أن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو تَعمَّد "إفشال المحادثات" حول الإفراج عن الرهائن الإسرائيليين الذين احتجزتهم حماس، والوقف المؤقّت للأعمال القتالية، الذي أملت إدارة بايدن، بحسب زعمها، أن يؤول إلى وقفٍ دائم لإطلاق النار. إضافةً إلى ذلك، وعلى الرغم من أن الإدارة الأميركية اعتبرت أن هذه المحادثات ترمي إلى تحقيق وقف إطلاق النار، أوضحت حكومة نتنياهو أن إسرائيل لا تنوي إنهاء الحرب قبل تحقيق "النصر الشامل". يمكن للمرء أن يؤيّد أو يعارض هذه المواقف حول الحرب والسلم، لكن المهمّ أنها مواقف إسرائيلية لا لبس فيها صادرة عن شخصيات إسرائيلية.

عبّرت إسرائيل بشفافية أيضًا عن وجهات نظرها بشأن الاحتلال والسيادة. ففي آب/أغسطس، استحدث منسّق أعمال الحكومة الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة التابع لوزارة الدفاع منصبًا جديدًا لغزة يوازي منصب رئيس الإدارة المدنية في الضفة الغربية. ويكون بذلك قد عيّن مسؤولًا عسكريًا إسرائيليًا للإشراف على الشؤون المدنية في القطاع. وهذا ليس مسعى قصير الأجل، إذ نقل موقع إخباري إسرائيلي "عن مسؤول دفاعي [إسرائيلي] بارز قوله إن 'هذا المنصب سيبقى فعّالًا خلال السنوات المقبلة'، مستبعدًا فكرة أن انخراط إسرائيل في غزة سينتهي قريبًا، بغضّ النظر عن وتيرة الأعمال القتالية أو أي اتفاقات محتملة حول الرهائن."

لقد بيّن الإسرائيليون بوضوح تامّ أنهم لن يغادروا غزة، حتى إن لم يكن هذا مُستساغًا في بعض الأوساط. بل على العكس، كرّر مسؤولون بارزون، مثل وزير الأمن القومي الإسرائيلي إيتمار بن غفير، مؤخرًا دعوة الفلسطينيين إلى مغادرة القطاع. وفي مناسبات متعدّدة، آخرها هذا الأسبوع، دعا وزير المالية الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش إلى إعادة الاستيطان في غزة بصورة دائمة. لذا، يُعتبر الحديث عن "يومٍ تالٍ" للقطاع في المدى القصير بعيدًا كلّ البعد عن الواقع. وقد يكون الهدف تحديدًا تطبيق سيناريو "لا يوم تالٍ". ومن المُحتمَل أن تطبّق إسرائيل استراتيجية "الحرب الأبدية"، لأسباب قد لا توافق عليها القوى الخارجية، لكن الإسرائيليين برّروا المنطق الكامن خلفها بصراحة تامة.

وعند النظر إلى القدس الشرقية والضفة الغربية، لا شيء يدفع للاعتقاد بأن إسرائيل قد تنسحب من هناك أيضًا. ففي تموز/يوليو، أعلنت عن أكبر عملية مصادرة أراضٍ في الضفة الغربية منذ توقيع اتفاقيات أوسلو قبل أكثر من 30 عامًا. ولفت سموتريتش صراحةً إلى أن الهدف من هذه الخطوة هو "إحباط إقامة دولة فلسطينية"، من دون أن يأتي على ذكر حماس. ومع أن محكمة العدل الدولية أكّدت في تموز/يوليو على أن "استمرار وجود إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة غير قانوني، وأنها مُلزمة بإنهاء وجودها فيها بأسرع وقت ممكن"، ما من مؤشرات على أن إسرائيل ستغيّر سياساتها في هذا الصدد، بل على العكس هي ترسّخ موقعها بشكلٍ أكبر.

لم يتأثّر أيٌّ من هذه القضايا المرتبطة بالسيادة والاحتلال أو السلم والحرب، بمقتل السنوار لأن القرارات الإسرائيلية، وليس القرارات الفلسطينية، هل التي تحدّدها، سواء كانت لحماس علاقة بها أم لا.

لكن ثمّة عاملٌ أساسي في الحسابات الإسرائيلية يُعدّ مهمًّا على وجه الخصوص لدوائر السياسة العامة في واشنطن، وهو افتراض إسرائيل بأن الولايات المتحدة ستدعمها بصرف النظر عن أي امتعاضٍ من نتنياهو وحكومته. وهذا الافتراض في محلّه. فخلال العام الفائت، وضعت إدارة بايدن عددًا من "الخطوط الحُمر" لإسرائيل في إطار حربها الدائرة في غزة، إلّا أن تجاهلتها إسرائيل واستمرّت في ممارساتها. وأحدث مثال على ذلك كان إصرار الولايات المتحدة على قيام إسرائيل بإلغاء أوامر الإخلاء الجماعي لشمال غزة وتعزيز دخول المساعدات الإنسانية إلى القطاع، بعد أن عرقلت ما يصل إلى 90 في المئة من المساعدات الإنسانية إلى شمال غزة. والقانون الأميركي ينصّ على وجوب تعليق المساعدات العسكرية في حال ثبُت أن الجهة المتلقية لها تنتهك القانون الدولي الإنساني. مع ذلك، بقي الدعم الأميركي لإسرائيل على حاله على الرغم من ندرة المساعدات الإنسانية التي تسمح بإدخالها إلى غزة.

أوضحت إسرائيل أن مقتل السنوار لا يوفّر فرصةً لإنهاء الحرب على غزة. وإدارة بايدن لا تحتاج إلى انتظار فرصة سانحة لوقف الصراع، إذ بمقدورها أن تخلقها بنفسها. فالولايات المتحدة قادرة على وضع حدٍّ لأعمال العنف وضمان التوصّل إلى حلٍّ سلمي للصراع الفلسطيني الإسرائيلي. لكن عليها ببساطة أن تستخدم قدرتها هذه. إن الاستمرار في تفادي هذه النتائج وتحويل الأنظار بعيدًا عن القضايا الأساسية الكامنة في جوهر هذا الصراع، لن يسهما سوى في مفاقمة انعدام الاستقرار والأمن لسنواتٍ طويلة مقبلة.

المصدر: كارنيغي

خوض الحرب ضد "حزب الله": ما قد يتحقق وما قد لا يتحقق

معهد واشنطن

ماثيو ليفيت

(اللغة الانجليزية) 29 تشرين الأول 2024

نص المقال: استنادا إلى الدروس المستخلصة من حرب عام 2006، يتوجب على إسرائيل أن تركز على تحقيق نتائج استراتيجية، بما في ذلك تحسين تأمين حدودها مع لبنان.

في أعقاب الأداء الباهت للجيش الإسرائيلي خلال حربه الأخيرة مع "حزب الله" عام 2006، وثقت لجنة تحقيق إسرائيلية رسمية أوجه القصور في الأداء التكتيكي للجيش، حيث سلطت الضوء على "القصور في التفكير الاستراتيجي" الذي شاب قرار شن الحرب، مما أدى إلى تبني أهداف مبهمة وغير واقعية. وقد خلصت" لجنة فينوغراد" المسماة نسبة إلى رئيسها، إلى أن الجيش الإسرائيلي لم يكن مستعداً بشكل كافي لحرب 2006 من الناحية الاستخباراتية فحسب، بل أخفق أيضاً في تنبيه صناع القرار السياسي إلى التناقضات بين ما كان يأمل في تحقيقه وبين الإجراءات التي سمح صناع القرار للجيش باتباعها في ساحة المعركة.

وبعد مرور 18 عاماً، عاد جيش الدفاع الإسرائيلي إلى جنوب لبنان. ولكن هذه المرة، أصبح المخططون العسكريون والاستخباراتيون الإسرائيليون يستفيدون من المعلومات الاستخباراتية لإنتاج إطار عمل عملياتي جديد تمامًا يستند إلى "عملية تعلم نقدية معمقة" أدارها رئيس أركان الجيش الإسرائيلي أفيف كوخافي خلال فترة ولايته من 2019 إلى 2023. من الواضح أن الجيش الإسرائيلي قد عمل على تطبيق الدروس المستفادة لاسيما عندما يتعلق الأمر بالتكتيكات الميدانية التي تستهدف "حزب الله". ومع ذلك، يبقى أن نرى ما إذا كانت إسرائيل قد تمكنت من معالجة أوجه القصور الاستراتيجية في حربها الأخيرة مع "حزب الله" بشكل كافي. ففي حين حققت إسرائيل مكاسب إستراتيجية ملحوظة في الأسابيع الأخيرة، فإن تحويل هذه المكاسب إلى نجاحات استراتيجية دائمة سيكون مهمة صعبة ومعقدة. تتطلع الحكومة الإسرائيلية إلى تحقيق مجموعتين من الأهداف الاستراتيجية: تشمل الأولى، ضمان بقاء وكيل إيران الرئيسي أضعف من أن يشكل تهديدًا خطيرًا على أمن إسرائيل، وهو أمر غير قابل للتفاوض. أما الثانية، فهي كبح نفوذ "حزب الله" على الساحة السياسية اللبنانية، وهو طموح كبير. ومن ثم، يمكن للدروس المستخلصة من الحرب الأخيرة أن تسهم في تحديد كيفية تحقيق إسرائيل لهذه الأهداف وما هو خارج عن سيطرة السياسة الإسرائيلية.

إنجاز مهمة "السهام الشمالية"

في غضون أسبوعين، قام الجيش الإسرائيلي بتنفيذ سلسلة من الهجمات التي استندت إلى المعلومات التي جمعتها وكالات الاستخبارات في البلاد على مدى 18 عامًا منذ نهاية حربه الأخيرة مع "حزب الله". أدت تلك الهجمات إلى تقويض الحزب لدرجة أنه أصبح الآن مجرد ظل لما كان عليه في السابق. علاوة على ذلك، أدت سلسة الهجمات التي قامت بها إسرائيل والتي شملت تفجير أجهزة الاستدعاء وأجهزة اللاسلكي الخاصة بعناصر "حزب الله"، واستهداف زعيم الحزب "حسن نصر الله" وقتله في مقر القيادة العسكرية، إلى إضعاف قيادة الحزب وقدرته العملياتية بشكل كبير. علاوة على ذلك، يبدو أن إسرائيل قد حققت أهدافًا تكتيكية واضحة ضد الحزب خلال حملة "السهام الشمالية" التي شنتها في الأسابيع القليلة الماضية، حيث أظهرت مستوى من الهيمنة الاستخباراتية غير المسبوقة، حتى بالنسبة للعملاء المخضرمين الذين وجدوا نطاق العمليات مذهلًا. كما أفادت التقارير بأنه تم تدمير ما بين نصف إلى ثلثي ترسانة الصواريخ والقذائف التي يمتلكها "حزب الله"، بينما تعمل قوات المشاة التابعة للجيش الإسرائيلي بجد على تفكيك أنفاق ومخابئ الحزب، وقتل العناصر والقادة المحليين، وتعطيل تمويل الحزب، والاستيلاء على مخابئ الأسلحة على طول الجانب اللبناني من الحدود.

لا ينبغي التقليل من تأثير هذه الإنجازات التكتيكية، فليس من المبالغة القول إن "حزب الله"، الذي يمثل محور المقاومة الإيرانية، لم يعد كما كنا نعرفه، فلا يزال الحزب يحتفظ بآلاف المقاتلين ويمتلك أسلحة خفيفة بكميات كافية. ومع ذلك فإن فقدان الحزب لقيادته ومراكز القيادة والصواريخ والبنية التحتية على طول الحدود مع إسرائيل يعني أنه لم يعد يشكل تهديدًا استراتيجيًا واضحًا وقائمًا لإسرائيل. إضافة إلى ذلك، لا يزال الحزب قادرا على إطلاق الصواريخ والطائرات بدون طيار عبر الحدود، وذلك رغم تراجع قدراته على إرباك الدفاعات الجوية الإسرائيلية. كما لا يزال الحزب قادراً على تنفيذ أعمال إرهابية دولية، رغم أنها لا يشكل تهديدًا استراتيجيًا لإسرائيل. إذا كانت هذه الإنجازات هي كل ما تمكنت إسرائيل من تحقيقه، فسيعتبر الإسرائيليون أن الحملات الجوية والبرية للجيش الإسرائيلي قد كانت مثمرة للغاية.

ما وراء المكاسب التكتيكية: أهداف إسرائيل الاستراتيجية المزدوجة

تسعى إسرائيل إلى تحقيق هدفين استراتيجيين في حربها مع "حزب الله". أولاً، إحباط إستراتيجية إيران التي ترمى الى تمكين وكلائها من شن هجمات مستمرة ضد إسرائيل. حتى الآن، وعلى الرغم من الأضرار التي ألحقتها إسرائيل بالحزب، أعلن القائم بأعمال زعيم الحزب أن الحزب يعمل وفق "حسابات جديدة" تجمع بين الدعوة إلى وقف إطلاق النار والالتزام بإلحاق الأذى بإسرائيل. وبالنسبة لإسرائيل، فإن هدفها غير القابل للتفاوض هو التصدي لإيران ووكلائها، لفرض واقع جديد في الشرق الأوسط، تواجه فيه إسرائيل "دائرة من النار" لا هوادة فيه. وقد قاد "حزب الله" منذ فترة طويلة الجهود الرامية لجعل هذا المفهوم حقيقة واقعة، حيث تحدث نصر الله عن "توحيد الجبهات" في عام 2015. ومع ذلك، استغرق الأمر من الحزب تسع سنوات أخرى لتنفيذ الهجمات المنسقة التي تصورها ضد إسرائيل في عام 2023. وعلى الرغم من التنسيق والدعم الذي كان "حزب الله" وإيران مستعدان لتقديمه عندما حانت لحظة الحسم في عام 2023، لم يرق هذا الدعم إلى مستوى توقعات "حماس"، إلا أن إيران ضاعفت هذه الاستراتيجية منذ وفاة نصر الله. ومع ذلك، تعهد المرشد الأعلى "علي خامنئي" بأن "مصير هذه المنطقة ستحدده قوى المقاومة، وفي مقدمتها "حزب الله". ومن جانبها، تسعى إسرائيل جاهدة لمنع اندلاع ما تسميه بـ"حرب متعددة الجبهات" تهدف الى تدمير البلاد، كما توعدت بالرد بقوة في أي لحظة تتعرض فيها للهجوم، وذلك في محاولة لإعادة إرساء قدر من الردع ضد إيران ووكلائها

ومع ذلك، أدركت إسرائيل على مدى العام الماضي حدود الردع وتكلفة الاعتماد المفرط على التكنولوجيا لمنع خصم مسلح يمتلك تسليحًا جيدًا من الاستعداد لاستخدام تلك الأسلحة يومًا ما لمهاجمة إسرائيل. وبناءً على التجارب السابقة، من المرجح أن تسعى إيران لتمويل انتعاش "حزب الله" وإعادة تسليح ميليشياته، كما فعلت بنجاح في أعقاب حرب 2006. كما أن قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1701، الذي تم تبنيه خلال عام 2006 والذي دعا إلى وقف إعادة تسليح "حزب الله" وعدم انتشار قوات الحزب جنوب نهر الليطاني، لم ينفذ بالشكل المطلوب. فقد أعادت إيران تزويد "حزب الله" بأسلحة أكثر تطورا وبأعداد مضاعفة مقارنةً بما كان يملكه الحزب في عام 2006. ورغم نشر قوات الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان "اليونيفيل "المكونة من 10,058 جنديًا من 50 دولة في جنوب لبنان، قام "حزب الله" بنشر قوات تفوق عدد قوات "اليونيفيل"، وأسس بنية تحتية هائلة جنوب نهر الليطاني وصولًا إلى (أسفل) الخط الأزرق نفسه. وفي الواقع، وضع "حزب الله" العديد من أنفاقه ومواقع إطلاق الصواريخ الخاصة به على مقربة من قوات "اليونيفيل" مباشرة، وغالبًا ما كانت تلك المواقع تقع على بعد 200-300 متر من مواقع اليونيفيل، مما دفع بعض المراقبين إلى التشكيك في جدوى المنظمة وأهميتها في المستقبل.

تسعى إسرائيل إلى الاستفادة من المكاسب التكتيكية التي حققتها في الحرب بهدف مواصلة تقويض موقع "حزب الله" العسكري في جنوب لبنان، وبشكل أوسع، تقويض موقعه السياسي في البلاد. ويرى بعض المحللين في القدس وواشنطن أن النجاحات التكتيكية التي حققتها إسرائيل ضد حزب الله قد تكون ساهمت بالفعل في تقويض قوته العسكرية لدرجة أن الحكومة اللبنانية قد تعمد أخيرًا إلى نشر القوات المسلحة اللبنانية لتأكيد سيادتها على البلاد أخيرًا، وتكريس احتكارها لاستخدام القوة، الأمر الذي قد يفضي إلى تهميش الحزب كقوة سياسية وعسكرية في لبنان.

في بيان مصور موجه للشعب اللبناني، قال رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، "يجب أن يستعيد لبنان أيام هدوئه". وتابع قائلاً:" انهضوا واستعيدوا بلدكم." واعتبر نتنياهو أن الإجراءات الإسرائيلية ضد "حزب الله" قد منحت لبنان "فرصة لم تتوفر له منذ عقود". ومن جه أخرى، يرى المسؤولون الأمريكيون أن هناك فرصة مماثلة، حيث أكد المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية ماثيو ميلر أن الولايات المتحدة تأمل في أن يسهم هذا الوضع في "كسر قبضة "حزب الله" على البلاد، بل وكسر القبضة الخانقة التي يسيطر بها على لبنان وإنهاء

الفيتو الذي يفرضه على رئاسة الجمهورية". وفي اتصال هاتفي مع رئيس حكومة تصريف الأعمال اللبنانية نجيب ميقاتي، شدّد بلينكن على أنّ لبنان لا يمكن أن يسمح لإيران أو "حزب الله" بالوقوف في طريق أمن لبنان واستقراره.

لكن رغم أن العديد من اللبنانيين يتفقون مع رأى رئيس الوزراء اللبناني السابق فؤاد السنيورة، الذي أتهم "حزب الله" بـ" اختطاف" الحكومة اللبنانية وحمّله مسؤولية اندلاع الحرب الحالية، إلا أن الحكومة اللبنانية والجيش اللبناني لديهما تاريخ طويل في تجنب الصراع مع الحزب. وعلى الرغم من أن" عدداً قليلاً نسبياً من اللبنانيين يدعمون الحزب، إلا أن استطلاع الرأي الذي أجراه مركز الباروميتر العربي لعام 2024 أظهر أن مطالبة القوات اللبنانية بمواجهة الحزب بشكل عام قد يكون مطلباً مبالغاً فيه في الوقت الراهن، وربما يفسر ذلك سبب وضع المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية هذا الأمر في خانة الأمور التي ترغب الولايات المتحدة في إنجازها في "نهاية المطاف" ولكن ليس بشكل فوري. وبعيداً عن هذا الهدف الطويل الأمد، فإن ما ينبغي القيام به في أعقاب العملية العسكرية الإسرائيلية في جنوب لبنان مباشرة هو العمل على التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 1701، الذي لم يتم تنفيذه من قبل، بما في ذلك بذل جهود منسقة ومتعددة الجنسيات لمكافحة تهريب الأسلحة الإيرانية، والانتشار الكامل للجيش اللبناني على امتداد الحدود اللبنانية-الإسرائيلية.

ترجمة المكاسب التكتيكية إلى فوائد استراتيجية

تتطلب ترجمة المكاسب التكتيكية التي حققتها إسرائيل إلى فوائد استراتيجية أولاً تجنب تورط إسرائيل في لبنان. لكن إذا قامت إسرائيل بتدمير البنية التحتية العسكرية والأسلحة الأمامية التي راكمها "حزب الله" خلال الثماني عشر عاماً الماضية، وشرعت في اجتياح جنوب لبنان ثم انسحبت، فإن تمكين الجيش اللبناني من ملء الفراغ ونشر قواته على طول الحدود بأكملها سيشكل الخطوة الأولى نحو التنفيذ الفعلي لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 1701. في ظل وجود روسيا والصين كعضوين دائمين في مجلس الأمن، من غير المتوقع إصدار قرار جديد أكثر قوة، مما يجعل التنفيذ الكامل للقرار 1701 وتطبيقه أفضل خيار متاح، وهو خيار يحظى بدعم المسؤولين الإسرائيليين إذا ما تم تنفيذه بشكل فعلي. من الناحية العملية، رغم أن عودة عناصر "حزب الله" الذين يسكنون في الجنوب قد تكون مؤكدة، فإنه يجب منع الحزب من إعادة إنشاء مناطق عسكرية مغلقة وأنفاق ومخازن أسلحة جنوب نهر الليطاني. وحتى يتمكن الجيش اللبناني من الانتشار على طول الحدود والقيام بدورياته جنوب الليطاني، سيحتاج إلى نشر قوة كبيرة بما يكفي، ويستلزم ذلك ضمانات من القوى الغربية لدعمه وتوفير المعدات اللازمة لإنجاز هذه المهمة. ومن جهته، لن يقبل الجيش اللبناني الانتشار إلا في ظل وقف إطلاق النار والتوصل لاتفاق دبلوماسي يتعهد بموجبه "حزب الله" بعدم إعادة الانتشار على الحدود. كما تفيد التقارير بأن المسؤولين الإسرائيليين يرغبون في التوصل إلى اتفاق يضمن عدم تعريض المدنيين اللبنانيين للخطر جراء أي عمليات عسكرية.

سيتطلب تحقيق هذا الهدف تشكيل تحالف من الدول التي ستستفيد من الموارد الاستخباراتية والعسكرية الضرورية لمواجهة جهود إيران لإعادة تسليح "حزب الله" ووكلائها الآخرين، بما في ذلك حركة "حماس" و"الحوثيون". وفى هذا السياق، أشار الحرس الثوري الإيراني بالفعل إلى أن هذا بالضبط هو ما يخطط للقيام به. من جهته، أوضح رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو أن إسرائيل لن توافق على أي اتفاق لوقف إطلاق النار لا يمنع الحزب من إعادة التسلح أو تنظيم صفوفه. ورغم عدم وجود ضمانات لتحقيق هذا الهدف، إلا أنه يظل ضمن نطاق الممكن. هناك مجموعة من الأهداف أكثر طموحًا تسعى إلى إزاحة "حزب الله" كقوة عسكرية وسياسية في لبنان. وتكمن المشكلة هنا في أنه في حين يبدو أن إسرائيل في طريقها إلى القضاء على جزء كبير من التهديد الاستراتيجي الذي شكّله حزب الله، إلا أن ذلك لا يقلل من قدرة الحزب على القتال من أجل مواقعه داخل لبنان. فلا يزال الحزب يمتلك آلاف المقاتلين والكثير من الأسلحة الخفيفة، وهذا يكفيه للاستمرار في

ترهيب اللبنانيين أنفسهم حيث يمتلك الحزب تاريخ في رفع سلاحه ضد معارضيه اللبنانيين، ومن غير المتوقع أن يتغير هذا النهج. على سبيل المثال، استولى الحزب على وسط بيروت بقوة السلاح في عام 2008، ولا يزال يمتلك فريق اغتيالات مخصص - الوحدة 121 - لتصفية خصومه اللبنانيين. وبصرف النظر عن الإرادة السياسية، لن يفكر أحد في لبنان حتى في مواجهة هذا الحزب الذي لا يزال بإمكانه محاربة منافسيه في الداخل رغم تراجع قدرته على مواجهة إسرائيل.

تتمثل الخطوة العملية الأولى في هذا الاتجاه في ممارسة الضغط على القادة اللبنانيين، وخاصة رئيس مجلس النواب وزعيم حركة أمل نبيه بري، للدعوة إلى عقد جلسة برلمانية لانتخاب رئيس جديد للجمهورية ومواجهة جهود "حزب الله" المستمرة منذ عامين لمنع انتخاب أي مرشح لا يروق له. من غير المرجح أن يُقابل انعقاد مجلس النواب تحت ضغط دولي، برد فعل عنيف من قبل الحزب، بخلاف ما قد يحدث عند محاولة نزع سلاحه. كما أن لدى بري حوافز قوية لدعم هذا الإجراء؛ فمع تراجع الدعم الشعبي للحزب، فإن كسر الجمود السياسي الذي يفرضه هذا الأخير سيكون خطوة تحظى بتأييد شعبي واسع.

إعادة قراءة تقرير "لجنة وينوغراد" في تل أبيب

قد يكون من الأفضل للقادة الإسرائيليين أن يتوقفوا لبضع دقائق لمراجعة النتائج التي توصلت إليها لجنة فينوغراد، خاصة تلك التي تركز على التفكير الاستراتيجي. فقد أشارت اللجنة إلى أنه عند اتخاذ قرار الحرب في عام 2006،" لم تنظر الحكومة [الإسرائيلية] في مجموعة كاملة من الخيارات، بما في ذلك خيار الاستمرار في سياسة الاحتواء، أو الجمع بين التحركات السياسية والدبلوماسية والضربات العسكرية دون مستوى التصعيد". وخلصت اللجنة إلى أن "هذا الإخفاق يعكس ضعفًا في التفكير الاستراتيجي. آنذاك، كما هو الحال الآن، تولى الجيش مهمة تحديد كيفية ترجمة التوجهات السياسية المبهمة إلى خطط عسكرية لتحقيق أهداف سياسية غير واضحة. وبحسب الصحفي الإسرائيلي رون بن يشاي، تم تحديد الأهداف اليوم من قبل مجلس الوزراء الأمني المصغر"، بعبارات غامضة لأسباب سياسية - تحالفية، وبالتالي اضطر الجيش الإسرائيلي، كما في كل حرب إسرائيلية، إلى ترجمة هذه القرارات إلى مصطلحات ملموسة."

يجب على إسرائيل أن تواصل الضغط في الجنوب بهدف القضاء على أسلحة" "حزب الله" "المتمركزة في المواقع الأمامية والأنفاق والمخابئ علاوة على استهداف صواريخه المتوسطة والبعيدة المدى، بما في ذلك صواريخه الموجهة بدقة. بعد ذلك، ينبغي على إسرائيل العمل على إضعاف التهديد الاستراتيجي الذي يشكله الحزب، وإعادة جنودها إلى ديارهم والتركيز على الجهود الدبلوماسية لتطبيق قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1701 في جنوب لبنان، وبناء تحالف لمواجهة شحنات تهريب الأسلحة الإيرانية.

أما بالنسبة للفرصة المتاحة للبنان لاستغلال زوال "حزب الله" واستعادة البلاد من قبضة إيران، فربما تكون إسرائيل قد خلقت هذه الفرصة، لكن اللبنانيين وحدهم هم من يقررون ما إذا كانوا سيغتنمونها أم لا. وعلى الرغم من أن إسرائيل قد نجحت على ما يبدو في إبطال مفعول 18 عاماً من تعزيزات "حزب الله" منذ نهاية حرب 2006، فإن ما سيحدث في لبنان وخارجه بعد توقف إطلاق النار وتبدد الغبار سيحدد ما إذا كانت نسخة هناك جديدة من هذا التنظيم ستظهر مع مرور الوقت لتشكل تهديداً لإسرائيل ولبنان معاً.

المصدر: معهد واشنطن

الائتلاف الوطني لقوى الثورة و المعارضة السورية

National Coalition of Syrian Revolution and Opposition Forces